Archives of Agriculture Sciences Journal
Print ISSN: 2535-1680
Online ISSN: 2535-1699

ARCHIVES OF AGRICULTURE SCIENCES JOURNAL

Volume 2, Issue 3, 2019, Pages 73–88

Available online at www.agricuta.edu.eg

DOI: https://dx.doi.org/10.21608/aasj.2019.210484

Problems facing small projects in some villages of the province of Luxor, Egypt

Salem M. M. A., Ahmed M. H.*, Nusrat Sonia M. M., Abou El-Magd Manal A., Hassan Hend H. A.

Department of Rural Society and Agricultural Extension, Faculty of Agriculture, Assuit University, Assuit, Egypt

Abstract

This research aimed at identifying the personal characteristics of rural small business owners as well as identifying their proposals to limit the problems facing them in the study area. The descriptive approach was used to conduct this study by relying on samples in an attempt to generalize the results at the village level. Luxor Governorate was chosen as a geographical area for conducting this study due to the spread of small projects in the governorate. The research included two rural respondents who received loans from the Social Fund For development of small projects in various sectors of commercial, service, industrial and animal. The overall and sample was selected according to the data obtained from the Social Fund for Development in the province by choosing the three largest centers and choosing the three largest villages Each center in terms of the preparation of projects in small have been identified the size of the sample according to the equation of Krjsy and Morgan. The interview questionnaire was used as a personal data collection tool and after selecting the validity of the survey questionnaire to achieve the objectives of the study. Data were collected from the first of July until the end of August 2018. To analyze the data of this research, the descriptive statistics were used using the periodic presentation by frequency and percentages . The following are the main findings of the research: The most important problems faced by the owners of the projects are the problems of supply, including the sale of cash and payment in cash when buying raw materials project and high interest rates in banks and frequent routine procedures for obtaining loans, while the problems related to the workers were high wages of workers and lack of workers, which have the skills and expertise needed for the project and the continuity of the project workers While the problems related to production inputs were the high prices of production inputs and the emergence of fraud in the production requirements, especially cheating pesticides and organic fertilizers, either marketing problems were unstable prices Volatility and lack of return of projects and finally the problems were difficult to provide administrative guarantees required by the lenders and the absence of a feasibility study to study what the market needs of the projects and the spread of the style of mediation and favoritism in obtaining loans He found that the most important proposals of the owners of projects to reduce these problems was to facilitate the installation of public facilities of the project in cooperation with the local units in villages and the work of seminars and training courses for entrepreneurs to give them advice and advice and know them the best ways in the work of small projects to give an appropriate grace period of the project to pay taxes and payment of loan installments and facilitate Special procedures for obtaining licenses for the establishment of the project The government should have a role to encourage young people to establish projects through holding exhibitions and conducting seminars in how to establish small projects.

Keywords: small business problems, Luxor, Egypt.

* Corresponding author: Ahmed M. H.,
E-mail address: mostafa.ibrahim@agr.aun.edu.eg

Copyright © 2019
(cc) BY-NC

المشكلات التى تواجه المشروعات الصغيرة ببعض قرى محافظة الأقصر بجمهورية مصر العربية وطرق حلها

محمد محمود احمد سالم ، مصطفى حمدى احمد ، سونيا محمد محيي ، منال عبد المجيد ابوالمجد ، هند حسنى على

قسم المجتمع الريفى والإرشاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، جمهورية مصر العربية

المستخلص

أستهدف هذا البحث التعرف على الخصائص الشخصية للريفيين أصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة، وكذلك التعرف على المشكلات التى تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة ، وكذلك التعرف على مقترحاتهم للحد على المشكلات التى تواجههم بمنطقة البحث. وقد إستخدم المنهج المسح الاجتماعى لإجراء هذا البحث وذلك من خلال الإعتماد على العينات فى محاولة لتعميم النتائج على مستوى القرى. و تم اختيار محافظة الاقصر كمجال جغرافى لاجراء هذه الدراسة وذلك بسبب انتشار المشروعات الصغيرة فى المحافظة . وقد تضمنت شاملة هذا البحث المبحوثين الريفين الذين حصلوا على قروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية لاقامة مشروعات صغيرة فى مختلف القطاعات التجارية والخدمية والصناعية والحيوانية وقد تم اختيار الشاملة والعينة طبقا للبيانات التى تم الحصول عليها من الصندوق الاجتماعى للتنمية بالمحافظة باختيار اكبر ثلاث مراكز واختيار اكبر ثلاث قرى بكل مركز من حيث اعداد المشروعات الصغيرة الموجودة، ، وقد تم تحديد حجم العينة وفقا لمعادلة كرجسى ومورجان. وقد إستخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة. وقد تم جمع البيانات من أول يوليوحتى نهاية اغسطس ٢٠١٨. ولتحليل بيانات هذا البحث تم إستخدام الإحصاء الوصفى بإستخدام العرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية . وفيما يلى أهم النتائج التى توصل إليها البحث :

- أن أهم المشكلات التى تواجه أصحاب المشروعات هى : المشاكل التمويلية وتتضمن البيع بألاجل والدفع نقدا عند شراء خامات المشروع ، وارتفاع اسعار الفائدة فى البنوك، وكثرة الاجراءات الروتينية للحصول على القروض. أما المشاكل المتعلقة بالعمالة فكانت : ارتفاع أجور العمال ، ونقص العمالة التى تتوافر لديها المهارات والخبرات اللازمة للمشروع ، وعدم استمرارية العمالة بالمشروع. فى حين كانت المشاكل المتعلقة بمستلزمات الانتاج فكانت : ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج ، وظهور الغش فى بعض مستلزمات الانتاج خاصة غش المبيدات والاسمدة العضوية ،أما مشاكل التسويق فكانت : عدم استقرار الأسعار وتذبذبها ، وقلة العائد من المشروعات ، وأخيراً كانت المشاكل الإدراية : صعوبة توفير الضمانات التى تطلبها الجهات المقرضة ، وعدم وجود دراسة جدوى لدراسة ما يحتاجه السوق من المشروعات ، وانتشار اسلوب الوساطة والمحسوبية فى الحصول على القروض .
- بجد أن أهم مقترحات أصحاب المشروعات للحد من هذه المشلات فكانت : تسهيل تركيب المرافق العامة للمشروع وذلك بالتعاون مع الوحدات المحلية بالقرى ، عمل ندوات ودورات تدريبية لاصحاب المشروعات لاعطائهم المشورة والنصح وتعريفهم بأفضل الطرق فى عمل المشروعات الصغيرة ، اعطاء فترة سماح مناسبة للمشروع فى تسديد الضرائب ودفع اقساط القروض، تسهيل الاجراءت الخاصة لاستخراج التراخيص لاقامة المشروع، يجب ان يكون للحكومة دور لتشجيع الشباب فى اقامة المشروعات وذلك من خلال اقامة المعارض وعمل الندوات فى كيفية اقامة مشروعات صغيرة .

كلمات دالة: المشكلات ، المشروعات الصغيرة ، الأقصر.

مقدمة

انما ما وصلت اليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار لم يكن ليتحقق دون الأسهامات الفاعله للمشروعات الصغيرة, حيث كانت ومازالت اداة تنموية فاعله, تعمل على خلق الملايين من فرص العمل وعلى زيادة الطاقة الأنتاجية الموجوده وعلى خلق طاقة انتاجية جديدة وعلى رفع انتاجية العمل ورفع المستوى المعيشى لأصحابها والعاملين فيها (النمروطى ، ٢٠١٣). حيث تشكل المشاريع الصغيرة اللبنة الاولى للمشاريع الكبيرة ، فالكثير من المشاريع العملاقة حاليا كانت قد بدأت في اولى مراحلها فى شكل مشاريع صغيرة , ثم اخذت فى التطور والنمو مع اخذها بالتكنولوجيا الحديثة المتطورة لتوفير المساعدات سواء كانت فنية او تمويلة او ادارية اوتسويقية او تدريبية من قبل مؤسسات الدولة والهيئات المختصة ، وخير مثال على ذلك شركة مايكرو سوفت التى تعتبر اليوم من اكبر شركات العالم كانت قد بدأت بشخصين اثنين بيل جيتس وزميل له (الصوص ،٢٠١٠). وتعمل المشاريع الصغيرة على خلق فرص عمل لأفراد المجمع واستقطاب الخبرات والمهارات من الأيدى العاملة وتحسين مستوياتهم المعيشية ، وايضا لها مساهمة كبيرة فى ذيادة الناتج المحلى (النمروطى ، ٢٠١٢). وتشكل المشاريع الصغيرة نسبة ٩٥٪ من اجمالى المشاريع فى العالم وفى الولايات المتحدة واليابان وبلدان الأتحاد الأوربى ، حيث نجد ان سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة يتجاوز ٢مليون دولار ، فى حين ان معظم المشاريع الصغيرة فى البلدان النامية يتراوح حجم رأس المال فى الوحدة منها مابين ٢٠و٥٠ الف دولار وعماله بين ١ الى ٢٠ عامل وتصل نسبة المنشأت التى توظف اقل من مائة عامل الى ٩٨,٢ فى امريكا ، ٩٩,٥ فى الأتحاد الأوربى ٩٧ فى اليابان و٩٥ فى بريطانيا (MADN, 1971). ونظرا لأهمية هذه المشروعات اخذت معظم الدول النامية تركز على الجهود عليها حيث اصبحت تشجع اقامة تلك المشروعات وخاصة بعد ان اثبتت قدرتها وكفائتها فى معالجة المشكلات الرئيسية التى تواجة الأقتصاديات المختلفة ، بالأضافة الى قدرتها الأستعابية الكبيرة للأيدى العاملة ، يقل حجم الأستثمار فيها بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة كما انها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الأدارية والفنية والأنتاجية والتسويقية ، تفتح مجالا واسعا امام المبادرات الفردية والتوظيف بمايخفف الضغط على القطاع العام فى توفير فرص العمل (المقداد،٢٠١٠). وانطلاقا من الدور المهم الذى يمكن لهذه المشروعات ان تلعبه فى المساهمه فى تحقيق الأهداف الأقتصادية والأجتماعية لتلك الدول قد قامت العديد من الدول مثل اليابان والصين و الولايات المتحدة والمانيا وغيرهم بدعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات ، وهذ ا ماساعد فى تحقيق طفرة نوعية كبيرة على المستويين الأجتماعى والأقتصادى فى هذه الدول (كاسب، ٢٠٠٧). ومن الواضح انه لايمكن التوصل الى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة هذا بالأضافة الى كلمة صغيرة لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة الى اخرى ومن قطاع لأخر , حتى فى داخل الدولة ، فقد اشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك اكثر من ٥٥ تعريفا للمشروعات الصغيرة اعتمادا على مجموعة من المعايير منها عددالعمال ، حجم راس المال ، او خليط من المعياريين معاً وهناك تعريفات أخرى تقوم على إستخدام حجم المبيعات او معايير أخرى (المحروق، ٢٠٠٦). وتواجه المشروعات الصغيرة فى مصر كما هو الحال فى الدول النامية العديد من المعوقات التى تحول دون تحقيق امكانياتها فى التوسع والنمو وذيادة الاستثمار، وبالرغم من اهمية الدور الذى يلعبة القطاع فى النشاط الاقتصادى الا إنه مازال يعانى من عدد من المشكلات المعوقة لقدراتة على النمو والانطلاق فى مجالات عديدة والمنافسة فى الاسواق الخارجية (Schwartz, 2002). وتعددت تعريفات المشروعات الصغيرة فى مصر ، نظرألاختلاف النظرة اليها لدى اجهزة التخطيط والتنفيذ ولاحصاء والتمويل ,وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون المنشأت الصغيرة ، وقد عرف القانون المشاراليه المنشأت الصغيرة بأنها كل شركة او منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا او انتاجيا او خدميا او تجاريا ، ولا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين الف جنية ، ولا يجاوز مليون جنية ، ولا يزيد عدد العاملين عن خمسين عاملاً (الاسرج، ٢٠١١). كما تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً فى تحفيز المشاركة فى بناء الاقتصاد الوطنى وتوفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة وهى مشكلة اقتصادية لها ابعاد اجتماعية خطيرة مثل اللجوء للأساليب غير المشروعة لكسب المال والهجرة غير الشرعية للدول الأخرى ، والتطرف والعنف والاكتئاب والمشاكل النفسية وكذلك تأخر سن الزواج لدى الشباب بسبب عدم وجود دخل ثابت (الصوص، ٢٠١٠). ويشير كثير من الأقتصاديين والباحثين من خلال دراساتهم الى ان دعم وتطوير المشروعات الصغير وتشجيع اقامتها من اهم دعائم عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (النموطى، ٢٠١٢) ، ويمكن القول بأن المشروعات الصغيرة ان تعى حقيقة انها تواجه سلسلة مترابطة من التحديات الناجمة عن تغير الأوضاع فى السوق الدولية ومن بينها تزايد تحرير التجارة وبيئة الأعمال التجارية الأخيرة فى التوسع جغرافيا واشتداد حدة المنافسة فى الداخل والخارج ولهذا فأنها مطالبة استراتيجية تطوير ادائها وضمان بقائها واستمرارها (كاسب، ٢٠٠٧).

مشكله البحث

تعد المشروعات الصغيرة الركيزة الأساسة للتنمية الإقتصادية فى مصر ، وهدف إستراتيجى تتبناه الدولة المصرية لما لها من دور حيوى فى التنمية والحد من البطالة ، فأصبح التوجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أكبر محرك للإقتصاديات لتحقيق التنمية المستدامة. وتعمل مؤسسات الدولة على تبنى إستراتيجية متكاملة لتحقيق نهضة حقيقية من خلال هذه المشروعات ودفع الشباب للإتجاه إليها. على الرغم من الجهود المبذولة فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ومتناهية الصغر من تمويل وتقديم دراسات الجدوى إلى أصحابها وضغوط عبء هذا التمويل على ميزانية الدولة ، إلا أنه لم تتضح عوائد تلك المشروعات على النواحى الإقتصادية والإجتماعية للريفيين ، إلا أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التى قد تعترض نجاحها. لذا كان هذا البحث لمعرفة المشكلات التى قد تواجه أصحاب هذه المشروعات وكذلك مقترحاتهم للحد من تلك المشكلات من أجل تنمية قدراتهم على مساعدة أنفسهم وتنمية الثقة بالنفس وتحسين أحوال أسرهم بصفة خاصة ، وزيادة الدخل القومى للبلاد بصفة عامة.

أهداف البحث

إستهدفت البحث الحالية تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على الخصائص الشخصية للريفيين أصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة.
٢. التعرف على المشكلات التى تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة.
٣. التعرف مقترحات أصحاب المشروعات الصغيرة للحد على المشكلات التى تواجههم بمنطقة الدراسة.

اولاً: الإطار النظرى والاستعراض المرجعى

١. مفهوم المشروعات الصغيرة

فقد اشار الصوص (٢٠١٠) انه لا يوجد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة ، فيختلف تعريف المشروعات الصغيرة من دولة الى اخرى وفقا لامكانيتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، مثل مكونات وعوامل الانتاج ، ونوعية الصناعات القائمة ، وحجم السكان ، ومدى توافر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للاجور والدخل ، والناتج المحلى الاجمالى ، وحجم الاستيراد والتصدير ، وغيرها من الجوانب الاقتصادية ولاجتماعية التى تحدد ملامح التطور الاقتصادى للدولة. كما عرفها كلا من النمروطى (٢٠١٢) بأنها كيان اقتصادى او وحدة اقتصادية تتألف من مجموعة من العناصر البشرية, يستخدمون وسائل مختلفة وفق سياسات واجراءت وبرامج واشكال تنظيمية محددة لتحقيق اهدافها لهذا الكيان واهداف المالك,واهداف العاملين الى جانب الاهداف الاجتماعية. وهناك تعاريف دولية مختفة للمشروعات الصغيرة كما اشار (Dambaise and Muldawny, 2012):

١- تعريف الامم المتحدة الامريكية: حسب قانون المؤسسات الصغيرة لعام ١٩٥٣ الذى نظم ادارة هذه المؤسسات ، فأن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى يتم امتلاكها او ادراتها بطريقة مستقرة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذى تنشط فى نطاقه ، وقد تحدد على معيارى المبيعات وعدد العمال.
٢- تعريف اليابان: اعتمدت اليابان على تعريفها حسب القانون الاساسى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام ١٩٦٣ على معيارى راس المال ، والايدى العاملة ، فهذه المؤسسات لا يتجاوز راس مالها المستثمر ١٠٠ مليون ين يابانى، ولا يتجاوز عدد عمالها ٣٠٠عامل.
٣- تعريف الهند: كانت الهند تعتمد فى تعريفها للمؤسسات الصغيرة على معيار رأس المال المستثمر ، وعدد العمال ، بحيث وضعت حد اقصى لا يتجاوز ٥٠ عاملاً مما ادى الى عدم المساعدة فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة ، ومن ثم قامت الحكومة فى سنة ١٩٦٧ بقصر التعريف على رأس المال وحده ، وبالتالى اصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة اذا رأس مالها ٧٥٠ روبيه.
٤- تعريف الاتحاد الاوربى: وهى المؤسسات التى تشغل اقل من ٢٥٠ عامل ، او تلك التى يبلغ رأس مالها ٤٠ مليون يورو ، والتى تراعى مبدأ الاستقلالية وتضم كل المؤسسات التى لايتجاوز نسبة التحكم فى رأس مالها او فى حقوق التصويت عن ٢٥ف المائه.
٥- جمهورية مصر العربية: قامت وزارة التخطيط بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها تلك المؤسسه التى يعمل بها اقل من ٥٠ عاملاً ، وهذا مع الأخذ فى الإعتبار اسلوب الانتاج المستخدم ، اما المشروع الصغير فهو الذى يقل عدد العاملين فيه عن ١٠ عمال.
٦- محدودية نصيب المنشأة من السوق.

ثانياً: اسباب اختلاف تعاريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

اشار كلا من غانية و سعيدة (٢٠١٣) بأن هناك صعوبات لتحديد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة ، ومقارنة المؤسسات بين البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة ، ومن اهم القيود التى تتحكم فى ايجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات:

١. اختلاف درجة النمو: لا يمكننا ايجاد تعريف موحد لكل الدول نظراً للاختلاف الموجود من حيث درجة النمو الاقتصادى والتطور التكنولوجى والسياسي ، وتتغير من منطقة الى أخرى فى نفس الدولة.
٢. تعدد التصنيف واختلافها: يرجع صعوبة تحديد تعريف شامل نتيجة للاختلاف المؤكد فى معايير التصنيف التى تشمل على المعايير الكمية والنوعية.
٣. تنوع النشاط: ان طبيعة النشاط الاقتصادى تلعب دوراً هاماً فى اختلاف المعايير ، فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج الى استثمارات كبيرة كما انها

تستخدم عدد كبير من العمال مثل صناعات السيارات ، اما المؤسسات الخدماتية فهى تتمتع بهيكل تنظيمى بسيط كم يمكنها الاستغناء عن عدد هائل من العمال ومن هنا نجد ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة فى قطاع الصناعة بحكم استثمارتها وعمالها ، ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة فى قطاعات الخدمات.

٤. تعدد فروع النشاط الاقتصادى: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الاقتصادى الذى تنتمى اليه ، وعلى سبيل المثال يقسم النشاط الصناعى الى مؤسسات صناعية استخراجية واخرى تحويلية وهذه الاخير يضم بدورة عدد من الفروع الصناعية ، لذلك تختلف المؤسسات من حيث حجم استثمارتها وعدد عمالها ، فالمؤسسات الصغيرة التى تقوم على الصناعات الغذائية تختلف عن المؤسسات التى تقوم على صناعة السيارات من حيث الحجم. وقد اشار الاسرج (٢٠١١) الى اختلاف تعريف المشروعات الصغيرة من دولة الى اخرى وفقا لاختلاف إمكانيتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وعوامل الانتاج الصناعى ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة ، والكثافة السكانية ومدى توافر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التى تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها ، ويختلف التعريف وفقا للهدف منه ، وهل هو للاغراض الإحصائية ام للأغراض التمويلية او لأنه لاغراض أخرى ومع إختلاف التعاريف يصعب احياناً التمييز بين المشروعات الصغيرة على الرغم من التعاون فى تعريفها بدرجة اكبر من الإهتمام او الدراسة.

ثالثاً: الاهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة

تتمثل اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد صاحب المشروع ، وعلى مستوى المجتمع ، وعلى المستوى العالمى كما اشار احمد (٢٠١١):

١. على مستوى الفرد (صاحب المشروع)

١. اشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة فى اثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص.
٢. توفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة فى الحياه العملية.
٣. ضمان الحصول على دخل ذاتى له واسرته ، بصفه خاصة اذا أدير المشروع بأسلوب علمى رشيد.
٤. ان صاحب المشروع الناجح يشعر بأنه انسان استطاع ان يحقق لنفسه ولمجتمعه مالم يحققة الآخرون ومن هنا كان التمايز بين صاحب المشروع والآخرين.
٥. ان المشروع الصغير هو طريق الحرية والإبداع لدى الأفراد فى الحياة العملية.
٦. المشروع الصغير فرصة لصاحبه لتوظيف مهاراته وقدراته الفنيه وخبراته العملية والعلمية لخدمة مشروعة كهوايه يعشقها قبل ان تكون وظيفة.

٢. على مستوى المجتمع

تتمثل اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلى :

١. ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل فى مجال الانشطة ، الخدمية ، والسلعية ، والفكرية.
٢. ان المشروعات الصغيرة تغطى جزء كبير من احتياجات السوق المحلى.
٣. ان المشروعات الصغيرة تساهم الى حد كبير فى اعداد العماله الماهرة.
٤. تشارك المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مختلف المجتمعات.
٥. استيعابها للقطاع الاكبر فى العماله فى مختلف المجتمعات.

٣. على المستوى العالمى

١. المشروعات الصغيرة اصبحت علما قائما بذاته يدرس فى الجامعات والمعاهد العلمية ، وقد افردت لها المقررات الخاصة بها.
٢. فى مجال التدريب والتنمية اصبحت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة تشمل (مفاهيمها ، وانواعها ، وابعادها ، واركانها ، ووظائفها ، ومهارات القائمين عليها).

كما تتضمن دراسات السوق والتسويق دراسات الجدوى والبيئية والأمن الصناعى وغيرها من الموضوعات:

٣. تهتم معظم دول العالم الآن بعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش والبحث وورش العمل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثرها على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحضارياً.
٤. انتشار وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية على مستوى العالم التى تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول المختلفة.
٥. انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى

العالم.

رابعاً: خصائص المشروعات الصغيرة

ذكر الامام (٢٠١٣) الى ان المشروعات الصغيرة تمثل جزء كبيرا من قطاع الانتاج فى مختلف الدول سواء المتقدمة منها او النامية ، لدورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تولى دول عديدة اهتماما خاصا بها ، وتعد بمثابة مفتاح التنمية فى هذه الدول ، وهناك خصائص تتميز بها المشروعات صغيرة وأهمها:

١. تعتمد فى الغالب على المدخرات الشخصية ، مما يربطها بأنماط ملكية اكثر جاذبية لأصحاب المدخرات الصغيرة وهى الملكية الفردية او العائلية او شركات الاشخاص.
٢. قدرة هذه المشاريع على الاستخدام الامثل والافضل للموارد الخام عن طريق رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.
٣. يتميز المشروع بالجمع بين الإدارة والملكية والعمل حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع وهو نفسه العامل وافراد اسرته.
٤. سرعة دورة رأس المال ، فهى تنتج كميات قليلة نظراً لمحدودية رأسمالها.
٥. سهولة التكيف والقدرة على التفاعل بمرونة مع متغيرات السوق.
٦. قدرتها على مواجهة تغييرات السوق بسرعة ، حيث تتمتع بقدرة عالية على التكيف تبعاً لظروف السوق.
٧. سهولة الدخول والخروج من السوق بسبب قلة اصولها الثابته مقارنة مع ممتلكاتها واصولها .
٨. جودة الانتاج نتيجة لتخصص هذه المؤسسات ، الدافع الذى ادى بها الى تقديم منتج بمواصفات وجودة عالية.
٩. القدرة على تلبية حاجات العديد من المستهلكين وفى مناطق متعددة.

خامساً: مميزات المشروعات الصغيرة

اشار كلا من الصوص (٢٠١٠) و النمروطى (٢٠١٢) الى اهم المميزات التى تتصف بها المشروعات الصغير والتى من اهمها:

١. انخفاض حجم رأس المال اللازم لخلق فرصة العمل فى المشاريع الصغيرة مقارنة بالمشاريع الكبيرة ، مما يجعلها قادرة على توفير فرص عمل برأس مال قليل ، مقارنة بالمشاريع الكبيرة التى تتطلب اقامتها رؤس اموال كبيرة.
٢. المرونة والقدرة على التكيف والتأقلم بسرعة مع المتغيرات المستمرة فى السوق المحلى والدولى ، والتى يمكن ان يتعرض لها المشروع ، هذه القدرة الكبيرة على التكيف تنعكس على ارض الواقع فى سهولة نقل مكان المصنع من مكان لاخر دون تكبد تكاليف كبيرة ، والتحول بسرعة من نمط انتاجى لاخر بما يتلائم مع توجهات السوق المحلية ، فيما تحتاج المشاريع الكبيرة الى وقت اطول من اجل التحول الى انتاج جديد او التعامل مع تكنولوجيا حديثة.
٣. ان المشاريع الصغيرة اكثر قدرة على تحمل الازمات الاقتصادية ، مقارنة بالمشاريع بالشركات الكبيرة وبسبب قدرة المشاريع الصغيرة على اعادة الهيكلة وتعديل المسار الانتاجى ، فقد ادت الازمة المالية العالمية الى قيام العديد من الشركات الكبيرة بتسريح اعداد كبيرة من عمالها ، واثبتت المشاريع الصغيرة قدرتها على استيعاب العمال المسرحين من المشاريع الكبيرة.
٤. تستخدم المشاريع الصغيرة فنونا انتاجية بسيطة نسبيا تتميز بأرتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول التى تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية كما فى المشاريع الكبيرة.
٥. تتميز هذه المشاريع بأمكانية اقامتها فى الاماكن التى تفتقر البيئة التحتية الجيدة الامر الذى يساعد على انتشارها الجغرافى فى المناطق الريفية والمناطق العمرانية الجديدة التى لا تغرى المنشأت الكبيرة مما يساعد على تقليل التفاوتات الأقليمية وتحقيق التنمية.
٦. تخدم هذه المشاريع اسواقاً محدودة قد لا تشكل أى اهتمام للمشاريع الكبيرة.
٧. توفر هذه المشاريع سلعاً للفئات دون الدخل المحدود ، والتى تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدرتها الشرائية (وان كان الامر يتطلب التنازل بعض الشىء عن اعتبارات الجودة).

سادساً: المعايير المستخدمة فى تعريف المشروعات الصغيرة

التنوع الاقتصادى والقانونى ، تبقى اشكالية تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة قائمة ، وقد اعتمد المختصون على معيارين فى تعريف هذا النوع من المؤسسات ، المعايير النظرية او النوعية كم يراها البعض من جهة والمعايير المادية العددية او الكمية من جهة اخرى وهى كم اشار (Davies et al., 1984):

١- المعايير النوعية:

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن غيرها من المؤسسات بالمعايير التالية:

- معيار الملكية : يعتبر من المعايير النوعية الهامة حيث نجد ملكية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعود فى الغالب الى القطاع الخاص فى شكل شركات الاشخاص وشركات الأموال.

أ- معيار المسؤلية: فى هذا المعيار نجد ان المسئولية المباشرة او النهائية هى المالك الذى يكون فى الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة وله تأثير على طبيعة التنظيم واسلوب الادارة.

ب- معيار حصة المؤسسة من السوق :بالنظر الى العلاقة الحتمية التى تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذى تؤول اليها منتجاتها فهو يعتبر هذا مؤشر لتحديد حجم المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافره كلما اعتبرت هذه الموسسة كبيرة.

ت- محلية النشاط: تعنى بمحلية النشاط ان يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة او مكان واحد وتكون معروفة فيه و تمارس نشاطها من خلال عدة فروع ، تشكل حجما صغيرا نسبيا فى قطاع الانتاج الذى تنتمى اليه فى المنطقة وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقى للمنتجات الى مناطق اخرى فى الداخل والخارج.

- المعايير الكمية: ان صغر او كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد الى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية ولاحصائية المحدده للحجم ، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف احجام المؤسسات ويقسم الى مجموعتين:

أ- المجموعة الاولى: وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية نجد من ضمنها كلامن (عدد العمال – التركيب العضوى لرأس المال – حجم رأس المال – حجم الانتاج – القيمه المضافه – حجم الطاقه المستخدمة).

ب- المجموعة الثانية: وتضمن المؤشرات النقدية والمتمثلة فى رأس المال المستثمر ولكن من اهم المؤشرات فى المعايير الكمية هى:

١. معيار عدد العمال : يعتبر هذا المعيار من المعايير الاساسية الاكثر استخداما فى تمييز حجم المؤسسة ، وهذا نتيجة لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة فى المشروعات ، ولكن بالرغم من هذه والوفرة فى هذه البيانات الان هناك من يرى وجوب توخى الحذر فى استعمال هذا المؤشر لان الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدى الى تصنيف خاطىء للمؤسسات حيث تعتبر على اساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسة كبيرة بالنظر الى تلك التى تعوض تلك الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية.

٢. معيار رأس المال المستثمر: يعتبر هذا المعيار كثيرا فى تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث اذا كان حجم راس المال المستثمر كبيرا عدت المؤسسات كبيرة اما اذا كان صغيرا نسبيا اعتدت المؤسسة صغيرة او متوسطة مع الاخذ الاعتبار درجة النمو الاقتصادى لكل دولة.

٣. معيار حجم المبيعات: يعتبر من اهم المعايير المهمه فى تصنيف المشروعات الصغيرة ومعرفة اهميتها من حيث الحجم ويقيس هذا المعيار مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية ، ويستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة فى الولايات المتحدة الامريكية واروبا.

٤. معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة: يعتبر هذا من المعايير المعتمدة لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة ويقيس هذا المعيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة فى العمليات الانتاجية للمشروعات الصغيرة ويتناسب مع بعض المشروعات الصغيرة ، ولكنه لايتناسب مع الجزء الاكبر منها على اعتبار ان المشروعات الصغيرة هى مشروعات كثيفة العمل.

سابعاً: التجربة المصرية والتجارب الدولية فى مجال المشروعات الصغيرة

بدأت المشروعات العملاقة الحالية فى اولى مراحلها على شكل مشروعات صغيرة ، ثم اخذت فى التطور والنمو ، ففى البداية كانت المشروعات الكبيرة الحجم صغيرة الحجم ، ولكن مع الاخذ بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، وتدريب عمالة ماهرة ، وتوفير المساعدات سواء كانت فنية او تمويلية او ادارية او تسويقية من قبل الدول ، مما مكن المشروعات الصغيرة من تطور ، وزيادة نطاق نشاطها لتخطو باتجاه المشروعات الكبيرة (الدماغ ، ٢٠١٠). التجربة المصرية: ذكر يعقوبى (٢٠١١) الى ان التجربة المصرية فى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كانت بدايتها فى العشرينات من القرن الماضى ، وتحديدا فى عام ١٩٢٣حيث خصصت الدولة مائة الف جنية اودعتها فى بنك مصر لاقراض المؤسسات بشرط الايتجاوز القرض ١٠٠٠الف جنية ، وارتفع هذا المبلغ تدريجياً حتى وصل عام ١٩٣٦الى مليون جنية وفى عام ١٩٤٧تم انشاء البنك الصناعى الا أنه كان قاصراً على المؤسسات الكبيرة ومن ثم تم دمجه مع بنوك اخرى ليصبح اسمه بنك التنمية الصناعية ، وكانت اهدافه تدعيم المؤسسات الصغيرة ومنحها القروض الميسرة ، حيث كان يحصل البنك على موارده المالية من الحكومة على شكل معونات وقروض ومن بعض مؤسسات التمويل كالبنك الدولى ومن بعض مؤسسات التمويل الاوربية والعربية. وقد لوحظ ان فى منتصف السبعينات يعانى الاقتصاد المصرى من تراجع لقيمة التسويقية للمنتجات الصناعية فى قائمة الصادرات المصرية حيث برز البترول

الخام وبعض منتجاته الى قائمة التسويق المحلى والتصديرى حتى وصل نصيبة فى قائمة الصادرات ٦٠٪ فى بعض السنوات وقد صاحب ذلك خللا هيكليا ى الاقتصاد المصرى نتيجة عدم التوازن التسويقى فى الصادرات (الاسرج ، ٢٠١١). وفى اثناء هذه الفترة تم انشاء صندوق التنمية المحلية فى اطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهورى رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ وبدأ فى مزاولة نشاطة بصورة عملية اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٩ ، وقد استهدفت سياسة الصندوق منذ البدايات الاولى لممارسة نشاطه ، تعزيز التنمية الاقتصادية فى قطاع المحليات والقرية على وجه الخصوص من خلال زيادة المقدرة الائتمانية للوحدات المحلية القروية بمنحها قروض ميسرة لتنفيذ مشروعات انتاجية نموذجية ذات عائد من شأنها دعم حساب الخدمات والتنمية المحلية الذى ينعكس على مختلف اوجه الحياة داخل القرية ، ويعد صندوق التنمية المحلية الية العمل الاساسية التى يعمل جهاز بناء وتنمية القرية المصرية لتدعيم التنمية الاقتصادية فى الريف المصرى وهو احد الآليات الرئسية التى تعتمد عليها برامج التشغيل التى تتبناها الحكومة المصرية للحد من البطالة ومن اهم تلك الاهداف:

١- دعم اقتصاديات القرية من خلال المساهمة فى تصنيع الريف وتحويل القرية المصرية من قرية مستهلكة الى قرية منتجة.
٢- المساهمة فى تحقيق البعد الاجتماعى للتنمية بالتخفيف من حدة الفقر بالريف المصرى بين الرجل والمرأة والمعيلات منهن على وجه الخصوص.
٣- المساهمة فى تحقيق التنمية الاقليمية وذلك عن التوسع فى اقامة وتشجيع الصناعات التكاملية بالريف المصرى.
٤- المساهمة فى رفع المستويات المعيشية لابناء المجتمعات المحلية.

ثامناً: المشكلات والتحديات التى تواجهها المشروعات الصغيرة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل ، ويمكن تقسيمها الى مشاكل داخلية وهى التى تتعلق بالمنشأة فى حد ذاتها ، او المشاكل التى تحدث فى هيكلها الداخلى ويمكن للمنشأه السيطرة عليها والتحكم فيها ، اما المشاكل الخارجية وهى المشاكل الخارجية وهى مشكلات تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادى ومناخ الاستثمار بصفة عامة ويكون لهذه المشكلات تاثير على المنشأة وهذه المشاكل يصعب على المؤسسات السيطرة عليها وقد قسم كلا من غانية وسعيدة (٢٠١٣) المشكلات التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة الى :

ب- المشاكل الاقتصادية (مشكلات خارجية)

١- انكماش النشاط الاقتصادى وركود حركة التبادل التجارى.
٢- عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن الاعفاءات الجمركية والضريبية.
٣- مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها ، كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركات الاجنبية.

ت- المشاكل الاقتصادية (مشكلات داخلية)

١- مشكلات ناتجه عن ضعف دراسة جدوى المشروع .
٢- مشكلات التوسعات غير المخططه فقد لوحظ ان اصحاب المشروعات يقومون بأجراء توسعات واستثمار فى المبانى والتأسيس وشراء مخزونات سلعية كبيرة وذلك دون تخطيط وقد نتج عن هذه المشكلة وجود طاقات انتاجية عاطلة وفشل كثير من هذه المنشأت وخروجها من السوق .
٣- ارتفاع النفقات الثابته غير المباشرة التى يتحملها المشروع مثل رواتب موظفى الادارة ، ايجار المبانى ، استهلاك الكهرباء.

ث- المشاكل التسويقية (المشاكل الخارجية)

١- مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الاجنبية لداوفع عاطفية قائمة على ارتباطة بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة.
٢- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها ، من المنتجات المحلية ويرجع ذلك الى حرية شبه مطلقة للاستيراد من الاسواق الاجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات المحلية.
٣- انخفاض من حجم الطلب لقطاعات كبيرة من طرف المستهلكين وهذا بدوره يؤدى الى التأثير على حجم الطلب الكلى.

ج- المشاكل التسويقية (المشاكل الداخلية)

١- عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة من دراسة السوق المتوقع فى تصريف سلعهم وخدماتهم ، وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب على منتجات المؤسسة.
٢- مشكلة نقص الكفاءت التسويقية ونقص القوى البيعية عموما.
٣- مشكلة قدرة المؤسسات الصغيرة على الزام التجار بأسعار معينه مما يؤدى الى فرض الاسعار فى السوق والتى تضر فى النهاية بألمؤسسة.

ح- المشكلات الإدارية

١- مشكلات مركزية فى اتخاذ القرارات حيث تكون مسؤلية جميع المهام.
٢- مشكلة نقص القدرات والمهارات الادارية لدى القائمين على الادارة السليمة فى تصريف امور المؤسسة.
٣- عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف مما ادى الى عشوائية اختيار العاملين ، بألاضافة الى عدم اتباع سياسات مقنعة للعاملين فى مجال الاجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفأءت الادارية.
٤- مشكلة ضعف الثقة بين المديرين والعاملين وما يترتب عليها من انخفاض مستوى اداء العاملين فى المؤسسة.
٥- عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤليات والسلطات الخاصة بالوظائف.

وقد اشار البرادعى (٢٠١٦) الى أن هناك نوعان من التحديات التى تواجهها المشروعات الصغيرة وهى:

٦- انخفاض درجة الوعى بالحقوق والواجبات القانونية.
٧- ضعف القدرة التسويقية.

اشار الشرنوبى (٢٠١٦) الى أهم الصعوبات والمعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة والتى كانت من اهمها:

١. صعوبة التمويل: تعتبر من اهم الصعوبات نظراً للنقص الكبير فى التمويل البنكى لمثل هذه المشاريع ، اضافة الى غياب الاسواق المالية فى الدول النامية ، حيث تعتمد هذه المشاريع على التمويل الذاتى فى شراء الأصول الثابته ، وهذا النوع من التمويل غير كافى وبالتالى يؤثر على توسع المشروع ، وفيما يخص دور البنوك التجارية فى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى البلدان النامية ، فقد بينت دراسات عديدة عدم قبول او قدرة البنوك على تمويل هذه المشاريع سواء عند انشأئها او توسعها مبررة ذلك بـــ:

أ- افتقار الثقة فى القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
ب- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرةعلى تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك اى صعوبة اعداد دراسة الجدوى.
ت- ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها الى البنوك للحصول على التمويل اللازم.
ث- أن معظم المشاريع الصغيرة تعمل فى القطاع الرسمى وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.
ج- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية فى المعاملات البنكية.

٢. صعوبات إدارية: لاتزال الإدارة فى كثير من الدول النامية تؤثر ببطئها وثقل اجرائتها البيروقراطية على هذا النوع من المؤسسات حيث اصبح محيط المؤسسة غير ملائم.
٣. صعوبات تسويقية واتى تتمثل فيما يلى:

أ- عدم وجود بنك معلومات لهذه المؤسسات عن اسواقها ، فضلاعن عدم قيامها بالبحوث التسويقية.
ب- ارتفاع تكاليف الانتاج ،بسبب اعتماد شبه كلى لهذه المؤسسات على التموين بالمواد الأولية ومستلزمات الانتاج من الخارج.
ت- الإفتقار الى التصاميم والمواصفات والمعايير المعمول بها عالميا.
ث- ظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة اقل.
ج- صعوبة الحصول على العقار المناسب لاقامة المشروع ، وان وجد فأنه يكون بعيدا عن نقاط البيع وعن مستودعات التموين بالمواد الأولية مما يكلفها نفقات نقل اضافية.

وقد اضاف مركز المعلومات والدراسات (٢٠١٣) الى التحديات التى تواجهها المشروعات الصغيرة ومنها :

١. ارتباط المشروعات التمويلية فى اذهان المجتمعات المحلية بمفهوم الهبات والمساعدات.
٢. ضعف التوجه والاتجاه لدى المجتمعات المحلية نحو الاستثمار والإنتاج والعمل .
٣. ارتفاع المنافسة وضعف الامكانيات والقدرات التنافسية.
٤. عدم المصداقية فى تطبيق المشروعات الممولة من صناديق الاقراض.
٥. قصر فترة تمويل المشروعات بالمقارنة مع الوقت اللازم لتأهيل العمالة المحلية لتصبح قادرة على إدارة هذه المشروعات ذاتيا.
٦. عدم وجود برامج اقراض مبرمجه قادرة على توفير فرص عمل كاملة ودخل كافى .
٧. ضعف التنسيق بين المؤسسات الاهلية والحكومة العاملة فى مجال المشروعات الصغيرة فى المنطقة الواحدة .
٨. ضعف الوصول الى المناطق النائية.
٩. تعثر بعض المشروعات بسبب عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية اوحجم وطريق التسويق.
١٠. نظرة البنوك للمشاريع الصغيرة بأنها عالية المخاطر وان نسبة امكانية فشلها وتعثرها عالية,مما يجعلها تتردد فى التعامل مع اصحاب المشروعات الصغيرة .

١١. نقص الخبرة لدى اصحاب المشروعات الصغيرة فى سياسات المعاملات المصرفية مما يشكل عقبة امامهم فى التوجه الى المصارف التجارية للإقراض.
١٢. الضغط الاجتماعى الذى تواجهه المصارف التجارية فى حالة تصفية المشروعات الصغيرة اذا تعثرت او عجزت عن السداد.
١٣. لجوء بعض المستفيدين الى تغيير اهداف القرض ، فهناك بعض المستفيدين يقومون بالإقراض لفتح مشروع صغير ولكنهم بعد الحصول على التمويل يقومون بصرف هذه الاموال على بنود اخرى مثل تذويج ابنائهم .
١٤. تمسك مؤسسات الاقراض بكثير من الضمانات واللوائح لارتفاع مخاطر الاقراض لهذه الفئه مما يرهق اصحاب المشروعات.

طريقة إجراء البحث

أولاً: مجالات الدراسة

١. المجال الجغرافى: ويقصد بها المنطقة التى اجري بها البحث الميدانية وقد تم اختيار محافظة الاقصر كمجال جغرافى لإجراء هذه البحث وذلك بسبب انتشار المشروعات الصغيرة فى المحافظة خاصة بعد ما شهدته تلك المحافظة من ركود شديد فى مجال السياحة بعد احداث ثورة يناير ٢٠١١ وايضاً كونها اقرب المحافظات التى تتناسب مع ظروف وعمل الباحث حيث يبلغ تعداد محافظة الأقصر ١١٧٥١٩٨ مليون نسمة ومساحتها ٣٧١٥١٦ كيلو متر مربع وتتكون من ٧ مراكز (مدينة الاقصر ، مدينة البياضية ، مركز القرنة ، مركز الزينية ، مركزالطود ، مركز ارمنت ، مركز اسنا).
٢. المجال البشرى: يقصد بالمجال البشري فى هذا البحث المبحوثين الريفين الذين حصلوا على قروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية لإقامة مشروعات صغيرة فى مختلف القطاعات التجارية والخدمية والصناعى والحيوانى.
٣. المجال الزمنى: ويقصد بها الفترة التى استغرقها البحث فى جمع البيانات ، حيث تم جمع المادة النظرية وفى نفس الوقت بيانات الإحصاءات الحيوية فى فبراير ٢٠١٩.

وقد تم اختيار الشاملة والعينة طبقا للبيانات التى تم الحصول عليها من الصندوق الاجتماعى للتنمية بالمحافظة باختيار اكبر ثلاث مراكز واختيار اكبر ثلاث قرى بكل مركز من حيث اعداد المشروعات الصغيرة الموجودة ، وقد تم اختيار العينة من الجنسين (ذكور- اناث) والتى تتراوح اعمارهم اقل من ٤٠ سنة فى سنة حصولهم على القرض ، وقد تم تحديد حجم العينة وفقا لمعادلة كرجسى ومورجان. فكانت العينة كالتالى: مركز بندر الأقصر تم إختيار قرى جزيرة العوامية (٧٩) ، والكرنك (٧٣) ، والكرنك الجديدة (٤٤) ، ومركز أسنا قرى أصفون المطاعنة (٣٣) ، وكيمان المطاعنة (٢٤) ، والدير (١٨) ، ومركز القرنة بقرى الضيعية (٤٤) ، والبعيرات (٢٨) ، وقمولا قبلى (١٦).

ثانياً: المنهج المستخدم

إستخدم منهج المسح الاجتماعى.

ثالثاً: مصادر البيانات

اعتمد هذا البحث على البيانات الثانوية االتى تم الحصول عليها من الصندوق الاجتماعى للتنمية خلال الفترة (١-١-٢٠٠٨ الى الفترة ٣١-١٠-٢٠١٦) للحصول على اعداد المشروعات.

رابعاً: التعريفات الإجرائية

١. المشروعات الصغيرة: يقصد بالمشروعات الصغيرة فى هذه الدراسة هى المشروعات التى يتحدد رأس مالها بخمسين الف جنيه كحد ادنى ولا تزيد ولا يتجاوز المليون جنية.
٢. المشروعات التجارية: هى تعنى البيع والشراء وتبادل السلع والبضائع التجارية مثل المشروعات الموجودة بمجتع الدراسة.
٣. المشروعات الخدمية: هى تعنى المشروعات التى تقوم باعطاء خدمة للمستهلك مقابل اجر وهى ذات عائد مالى مثل هذه المشروعات المتوفرة بمجتمع الدراسة مثل تأجير ملابس ...الخ.
٤. مشروعات انتاج حيوانى: هى تلك المشروعات التى يقوم بها الشباب ويكون هدفها التجارة والبيع والشراء للمنتجات الناتجة عنها مثل تسمين عجول ، تربية مواشى.
٥. مشروعات القطاع الصناعى: هى تلك المشروعات التى تقوم بتصنيع الخامات وعناصر الإنتاج الى منتجات قابلة للاستهلاك الوسيط من خلال عمليات مختلفة طبيعية او كيمائية.
٦. مشروعات المهن الحرة: وهى المشروعات التى تعتمد على المهارات الشخصية مثل العيادات الطبية ، تعليم الكمبيوتر ، المحاميين.

خامساً: طريقة جمع البيانات

إستخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات وتم استخدام برنامج SPSS فى تحليل البيانات.

سادساً: متغيرات الدراسة

واشتملت استمارة الاستبيان على الاقسام الاتية:

- القسم الأول: ويضم المتغيرات الشخصية للمبحوثين وهى السن ، النوع ، عدد سنوات التعليم ، والحالة الاجتماعية ، حجم الاسرة ، الحالة المهنية ، نوع ملكية المشروع ، عدد سنوات الخبرة فى المجال الزراعى ، والخبرة فى مجال المشروعات الصغيرة والخبرة فى الانتاج الحيوانى ، عدد العاطلين فى الأسرة.
- القسم الثانى: ويضم المتغيرات الاقتصادية للمبحوثين وهى السؤال على الدخل الشهرى ، حالة المسكن ، حيازة الارض الزراعية ، حيازة الآت والمعدات ، حيازة الحيوانات المزرعية ، حيازة الاجهزة المنزلية.
- القسم الثالث: ويضم المتغيرات الاجتماعية للمبحوثين وسؤال عن المشاركة الاجتماعية الرسمية ، مصادر الحصول على معلومات خاصة بالمشروعات الصغيرة.
- القسم الرابع: يضم المشكلات التى صادفها المبحوث اثناء تنفيذ المشروع ، والتعرف على الحلول المقترحة لحل تلك المشكلات.

النتائج ومناقشتها

تم إستخدام الإحصاء الوصفى بإستخدام العرض الجدولي بالتكرار والنسب المئوية.

أولا: خصائص عينة البحث

أظهرت النتائج الواردة بالجدول (١) والخاص بوصف خصائص الشباب الريفيين عينة البحث ما يلي:

- أن ٤٠ % من الشباب الريفيين قد وقعوا فى الفئة العمرية (٣٤ سنة فأكثر)، بينما ٣٩ % منهم قد وقعوا فى الفئة العمرية (٢٨ –٣٣ سنة) ، واخيراً ٢١ % منهم قد وقعوا فى الفئة العمرية (٢٢– ٢٧ سنة).
- أن ٧٣ % من الشباب الريفيين ذكوراً ، فى حين أن ٢٧ % منهم إناث.
- أن ٩١ % من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث متزوجون ، وأن ٧ % منهم أرامل ، وأخيراً وبنسبة ١ % من الشباب الريفيين قد كانوا أعزب أو مطلقين.
- أن ٤٨ % من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث قد وقعوا فى فئة عدد سنوات التعليم (١١ سنة) ، بينما ٣٩ % منهم قد وقعوا فى فئة (١٥ سنة) ، فى حين ١٣ % منهم عدد سنوات تعليمهم (٨ سنوات) .
- أن ٨٩ % من الشباب الريفيين قد وقعوا فى الفئة المتوسطة لعدد أفراد الأسرة (٣ – ٥ أفراد) ، بينما ٦ % منهم قد وقعوا فى فئة حجم الأسرة المنخفض (٢ فرد فأقل) ، فى حين أن ٥ % منهم قد وقعوا فى فئة حجم الأسرة المرتفع (٦ أفراد فأكثر).
- أن ٧٢ % من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث كانت مهنتهم الرئيسية العمل بالمشروع ذاته ، فى حين كان ٢٨ % من الشباب الريفيين مهنتهم الثانوية العمل بمهنة أخرى بجانب المشروع .
- أن ٨٤ % من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث كانت ملكيتهم للمشروع فردية ، فى حين أن ١٦ % منهم ملكيتهم للمشروع مشتركة مع آخرين.
- أن ٤٣ % إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث عدد سنوات خبرتهم فى الزراعة تتراوح ما بين ٥ – ٧ سنوات ، فى حين أن ٢٧ % منهم ليس لديهم خبرة فى الزراعة ، بينما ٢٣ % منهم تتراوحعددسنوات خبرتهم فى الزراعة تتراوح ما بين ٢ – ٤ سنوات ، وأخيراً ٧ % منهم عدد سنوات خبرتهم فى الزراعة تكون ٨ سنوات فأكثر.
- أن ٨٥ % إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث عدد سنوات خبرتهم فى إقامة المشروعات تكون ٩ سنوات فأكثر ، فى حين أن ١٤ % منهم ليس لديهم خبرة فى إقامة المشروعات تتراوح من ٥ – ٨ سنوات ، وأخيراً ١ % منهم عدد سنوات خبرتهم فى إقامة المشروعات تتراوح ما بين١ – ٤ سنوات.
- أن ٤٢ % إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث عدد سنوات خبرتهم فى الإنتاج الحيوانى تتراوح من بين ١ – ٤ سنوات ، فى حين أن ٣٢ % منهم ليس لديهم خبرة فى الإنتاج الحيوانى ، فى حين أن ١٨ % منهم تكون مدة خبرتهم فى الإنتاج الحيوانى ٩ سنوات فأكثر ، وأخيراً ٨ % منهم عدد سنوات خبرتهم فى الإنتاج الحيوانى تتراوح ما بين ٥ – ٨ سنوات.
- أن ٧٧ % إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث عدد العاطلين بأسرهم يتراوح ما بين ٢ – ٣ أفراد ، فى حين أن ١٥ % منهم لديهم فرد واحد من العاطلين ، وأخيراً ٨ % منهم لديهم ٤ أفراد عاطلين فأكثر.
- أن ٧٦ % من إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث متوسط دخول أسرهم الشهرية من ١٦٠١ – ٢٣٠١ جنيه ، فى حين أن ١٨ % منهم دخول أسرهم تتراوح بين ٩٠٠ – ١٦٠٠ جنيه ، وأخيرا ٦ % منهن يحصل أسرهم على دخل شهرى من ٢٣٠٢ جنيه فأكثر.
- أن ٦٧ % من إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث حجم حيازتهم من الأجهزة المنزلية تتراوح من ٤ – ٥ أجهزة ، فى حين أن ١٧ % منهم حجم حيازتهم من الأجهزة المنزلية تكون من ٦ أجهزة فأكثر ، وأخيراً ١٦ % من المبحوثين حجم حيازتهم من الأجهزة المزلية تكون ثلاث أجهزة فقط.
- أن ٦٣ % من إجمالى الشباب الريفيين أفراد عينة البحث

حجم حيازتهم المزرعية من ١٦ – ٣١ قيراط ، فى حين أن ١٦ % منهم البحث حجم حيازتهم المزرعية من ٣٢ قيراط فأكثر ، وأخيراً ١٨ % من الشباب الريفيين حجم حيازتهم المزرعية من صفر إلى ١٥ قيراط.

- أن ٤٣ % إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث يمتلكون ٢ آلة / معده ، فى حين أن ٢٧ % منهم يمتلكون آلة / معده واحدة ، بينما ١٨ % منهم يمتلون ٣ آلات / معده ، وأخيراً ١٢ % منهم لا يمتلكون أى آلات أو معدات.
- أن ٨٤ % إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث حجم حيازتهم الحيوانية منخفضة حيث أنها تراوح ما بين ٢ – ١٠ وحدات ، فى حين أن ١٥ % منهم حجم حيازتهم الحيوانية كبيرة تبلغ ١٨٠٢ وحدة حيوانية فأكثر ، واخيراً ١ % منهم حجم حيازتهم الحيوانية متوسطة تتراوح من ١٠,١ –١٨,١ وحدة حيوانية.
- أن ٥٢ % إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث يشتركون فى عدد من المنظمات الإجتماعية تتراوح ما بين ٣ – ٤ منظمات ، فى حين أن ٢٧ % منهم يشتركون فى عدد من المنظمات الإجتماعية تتراوح ما بين ٥ – ٧ منظمات ، وأخيراً ٢١ % يشتركون فى عدد من المنظمات الإجتماعية تبلغ ٤ منظمات فأقل.
- أن ٥٨ % إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث درجة مصادر معلوماتهم عن المشروعات الصغيرة متوسطة (٢٦ – ٣٣ درجة) ، فى حين أن ٣٨ % منهم درجة مصادر معلوماتهم عن المشروعات الصغيرة عالية (٣٤ درجة فأكثر) ، وأخيراً ٤ % منهم البحث درجة مصادر معلوماتهم عن المشروعات الصغيرة منخفضة (١٨ – ٢٥ درجة).
- أن ٧٤ % إجمالى من الشباب الريفيين أفراد عينة البحث درجة رضاهم عن المشروعات الصغيرة متوسطة (٢٤ – ٢٩ درجة) ، فى حين أن ٢٢ % منهم درجة رضاهم عن المشروعات الصغيرة عالية (٣٠ درجة فأكثر) ، وأخيراً ٤ % منهم درجة رضاهم عن المشروعات الصغيرة منخفضة (١٨ – ٢٣ درجة).

جدول (١): توزيع الشباب الريفيين أفراد عينة البحث وفقاً لبعض خصائصهم الشخصية بمحافظة الأقصر.

المتغيرات المستقلة	العدد (ن =)٣٥٩	%	المتغيرات المستقلة	العدد (ن =)٣٥٩	%
١. سن المبحوث			١٢. الدخل الشهرى لأسرة المبحوث :		
(٢٢– ٢٧) سنة	٧٥	٢١	(٩٠٠ – ١٦٠٠) جنيه	٦٦	١٨
(٢٨ –٣٣) سنة	١٤١	٣٩	(١٦٠١ – ٢٣٠١) جنيه	٢٧٣	٧٦
(٣٤ سنة فأكثر)	١٤٣	٤٠	(٢٣٠٢ جنيه فأكثر)	٢٠	٦
٢. نوع المبحوث :			١٣. حجم حيازة الأجهزة المنزلية :		
ذكر	٢٦٣	٧٣	ثلاث أجهزة	٥٧	١٦
أنثى	٩٦	٢٧	(٤ – ٥) أجهزة	٢٤٢	٦٧
٣. الحالة الإجتماعية :			(٦ أجهزة فأكثر)	٦٠	١٧
أعزب	٥	١	١٤. حجم الحيازة المزرعية :		
متزوج	٣٢٦	٩١	(٠ – ١٥) قيراط	٦٣	١٨
أرمل	٢٤	٧	(١٦ – ٣١) قيراط	٢٢٦	٦٣
مطلق	٤	١	(٣٢ قيراط فأكثر)	٧٠	١٩
٤. عدد سنوات تعليم المبحوث :			١٥. حجم حيازة الآلات والمعدات :		
٨ سنوات	٤٧	١٣	لا يمتلك	٤٣	١٢
١١ سنة	١٧٢	٤٨	يمتلك آلة / معدة واحدة	٩٦	٢٧
١٥ سنة	١٤٠	٣٩	يمتلك ٢ آلة / معدة	١٥٤	٤٣
٥. عدد أفراد أسرة المبحوث :			يمتلك ٣ آلة / معدة فأكثر	٦٦	١٨
(٢ فرد فأقل)	٢٣	٦	١٦. حجم الحيازة الحيوانية :		
(٣ - ٥) أفراد	٣١٨	٨٩	منخفضة (٢ – ١٠) وحدات	٣٠١	٨٤
(٦ أفرد فأكثر)	١٨	٥	متوسطة (١٠,١ – ١٨,١) وحدة	٥	١
٦. الحالة المهنية للمبحوث :			كبيرة (١٨,٢ وحدة فأكثر)	٥٣	١٥
المهنة الرئيسية (العمل بالمشروع نفسه)	٢٥٧	٧٢	١٧. عدد المنظمات الإجتماعية التى يشترك بها المزارع :		
المهنة الثانوية (مهنة أخرى بجانب المشروع)	١٠٢	٢٨	(٠ – ٢) منظمة	٧٧	٢١
٧. نوع ملكية المشروع :			(٣ – ٤) منظمات	١٨٦	٥٢
فردية	٣٠٠	٨٤	(٥ - ٧) منظمات	٩٦	٢٧
مشتركة	٥٩	١٦	١٨. درجة مصادر المعلومات الخاصة بالمشروعات الصغيرة :		
٨. عدد سنوات خبرة المبحوث فى الزراعة :			منخفضة (١٨ – ٢٥) درجة	١٥	٤
ليس لديهم خبرة	٩٦	٢٧	متوسطة (٢٦ – ٣٣) درجة	٢٠٨	٥٨
(٢ – ٤) سنوات	٨٤	٢٣	عالية (٣٤ درجة فأكثر)	١٣٦	٣٨
(٥ – ٧) سنوات	١٥٤	٤٣	١٩. درجة رضا المبحوث عن المشروع :		
(٨ سنوات فأكثر)	٢٥	٧	منخفضة (١٨ – ٢٣) درجة	١٤	٤
٩. عدد سنوات خبرة المبحوث فى إقامة المشروعات :			متوسطة (٢٤ - ٢٩) درجة	٢٦٥	٧٤
(١ – ٤) سنوات	٤	١	عالية (٣٠ درجة فأكثر)	٨٠	٢٢
(٥ – ٨) سنوات	٥١	١٤			
(٩ سنوات فأكثر)	٣٠٤	٨٥			
١٠. عدد سنوات خبرة المبحوث فى الإنتاج الحيوانى :					
ليس لديهم خبرة	١١٣	٣٢			
(١ – ٤) سنوات	١٥٢	٤٢			
(٥ – ٨) سنوات	٢٨	٨			
(٩ سنوات فأكثر)	٦٦	١٨			
١١. عدد العاطلين فى أسرة الشاب :					
فرد واحد	٥٤	١٥			
(٢ – ٣) فرد	٢٧٨	٧٧			
(٤ أفراد عاطلين فأكثر)	٢٧	٨			

جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

يتبين من استعراض نتائج جدول (١) أن غالبية الشباب الريفيين سنهم عالى ، ومعظمهم من الذكور ، ومتزوجون ، وتعليمهم متوسط ، وحجم أسرهم متوسط ، ومهنتهم الأساسية العمل فى المشروع ذاته ، وعدد خبراتهم فى الزراعة تتراوح ما بين (٥ – ٧) سنوات ، كما أن عدد سنوات خبراتهم فى إقامة المشروعات (٩ سنوات فأكثر) ، وعدد سنوات خبراتهم فى الإنتاج الحيوانى من (٥ – ٨) سنوات ، كما أن لديهم عدد من العاطلين فى أسرهم يتراوح ما بين(٢ – ٣) أفراد ، والدخل الشهرى لأسرهم متوسط ، وحجم حيازاتهم من الاجهزة المنزلية متوسط ، وكذلك حجم حيازاتهم المزرعية ، كما أن معظمهم يمتلكون ٢ آله / معده ، وحجم حيازاتهم الحيوانية منخفض ، ومعظمهم يشتركون فى منظمات إجتماعية تتراوح ما بين (٣ – ٤) منظمات ، كما أن درجة مصادر معلوماتهم عن المشروعات الصغيرة متوسطة ، وكذلك درجة رضاهم عن المشروعات الخاصة بهم متوسطة.

ثانيا: المشكلات التى تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة

ومن أجل تطوير وتفعيل المشروعات الصغيرة ، كان لابد من التعرف على المشكلات التى تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة ، ومن خلال الجدول رقم (٢) تبين أن هذه المشكلات مقسمة إلى مشاكل تمويلية ، وأخرى متعلقة بالعمالة ، وكذلك المتعلقة بمستلزمات الإنتاج ، ومشاكل التسويق ، وأخيراً المشاكل المتعلقة بالنواحى الإدارية ، وفيما يلى وصفاً لهذه المشكلات.

١. المشاكل التمويلية

تبين من النتائج الواردة بجدول (٢) أن أهم المشاكل التمويلية بمنطقة الدراسة هى : البيع بالآجل والدفع نقداً عند شراء خامات المشروع بنسبة ٨٤ % ، ثم ارتفاع اسعار الفائدة فى البنوك بنسبة ٧٦ % ، ثم تلى ذلك كثرة الاجراءت الروتينية للحصول على القروض بنسبة ٧٣٪ ، قصر فترة السماح بنسبة ٥٩ % ، ثم ارتفاع الضرائب على المشروع بطريقة عشوائية بنسبة ٥٣ % ، واخيراً عدم مراعاة ظروف السوق المتغيرة بنسبة ١٨ % .

٢. المشاكل المتعلقة بالعمالة

أوضحت النتائج الواردة بجدول (٢) أن أهم المشاكل المتعلقة بالعمالة بمنطقة البحث قد تمثلت فى : ارتفاع أجور العمال بنسبة ٨٩ % ، ثم نقص العمالة التى تتوافر لديها المهارات والخبرات اللازمة للمشروع بنسبة ٧٦ % ، ثم عدم استمرارية العمالة بالمشروع بنسبة ٥٩ % ، ثم تلى ذلك انتشار الامية بين العاملين بنسبة ٥٢ % ، ثم نقص الخبرة والتدريب وخاصة فى بداية المشروع بنسبة ٣٢ % ، وأخيراً مشكلة التأمين على العمال الموجودين بالمشروع بنسبة ٢١ %.

٣. المشاكل المتعلقة بمستلزمات الإنتاج

تبين من النتائج الواردة بالجدول (٢) أن أهم المشاكل المتعلقة بمستلزمات الانتاج بمنطقة البحث ، كانت : مشكلتى ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج و ظهور الغش فى بعض مستلزمات الانتاج خاصة غش المبيدات والاسمدة العضوية بنسبة ١٥ % لكل منهما، ثم أخيراً قلة الامصال والتطعيمات المكافحة للامراض بنسبة ١١ %.

٤. المشاكل المتعلقة بالتسويق

أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن أهم المشاكل المتعلقة بالتسويق بمنطقة البحث قد تمثلت فى : عدم استقرار الأسعار وتذبذبها بنسبة ٥٦ % ، ثم قلة العائد من المشروعات بنسبة ٥٤ % ، ثم ارتفاع تكلفة وسائل النقل والمواصلات بنسبة ٣٧ % ، ثم بعد المشروع عن الاسواق بنسبة ٢٨ % ، ثم أخيراً نقص المعلومات المتوفرة عن احتياجات السوق بنسبة ٢٢ %.

٥. المشاكل المتعلقة بالنواحى الإدارية

أوضحت النتائج الواردة بجدول (٢) أن أهم المشاكل المتعلقة بالنواحى الإدارية كانت بنسبة ٦٥ % ، ثم عدم وجود دراسة جدوى لدراسة ما يحتاجه السوق من المشروعات بنسبة ٥١ % ، انتشار أسلوب الوساطة والمحسوبية فى الحصول على القروض بنسبة ٤٩ % ، ثم طول الإجراءات عند إستخراج التراخيص بنسبة ٤٣ % ، وأخيراً عدم تحديد راتب ثابت لصاحب المشروع بنسبة ١٨ %.

ومن النتائج السابقة والخاصة بالمشاكل التى تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة ، أن أهم هذه المشاكل التمويلية هى : البيع بألاجل والدفع نقدا عند شراء خامات المشروع ، وارتفاع اسعار الفائدة فى البنوك، وكثرة الاجراءت الروتينية للحصول على القروض. أما المشاكل المتعلقة بالعمالة فكانت : ارتفاع أجور العمال ، ونقص العمالة التى تتوافر لديها المهارات والخبرات اللازمة للمشروع ، وعدم استمرارية العمالة بالمشروع. فى حين كانت المشاكل المتعلقة بمستلزمات الانتاج فكانت : ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج ، وظهور الغش فى بعض مستلزمات الانتاج خاصة غش المبيدات والاسمدة العضوية ،أما مشاكل التسويق فكانت : عدم استقرار الأسعار وتذبذبها ، وقلة العائد من المشروعات ، وأخيراً كانت المشاكل الإدراية : صعوبة توفير الضمانات التى تطلبها الجهات المقرضة ، وعدم وجود دراسة جدوى لدراسة ما يحتاجه السوق من المشروعات ، وانتشار اسلوب الوساطة والمحسوبية فى الحصول على القروض .

جدول (٢): المشكلات التى تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة البحث.

م	المشكلات التى تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة	التكرار ن = ٣٥٩	%
	المشاكل التمويلية :		
١	البيع بالاجل والدفع نقدا عند شراء خامات المشروع	٣٠٢	٨٤
٢	ارتفاع اسعار الفائدة فى البنوك.	٢٧٣	٧٦
٣	كثرة الاجراءت الروتينية للحصول على القروض	٢٦٣	٧٣
٤	قصر فترة السماح .	٢١٣	٥٩
٥	ارتفاع الضرائب على المشروع بطريقة عشوائية	١٩٠	٥٣
٦	عدم مراعاة ظروف السوق المتغيرة.	٦٦	١٨
	المشاكل المتعلقة بالعمالة:		
١	ارتفاع أجور العمال	٣٢٢	٨٩
٢	نقص العمالة التى تتوافر لديها المهارات والخبرات اللازمة للمشروع	٢٧٣	٧٦
٣	عدم استمرارية العمالة بالمشروع	٢١٢	٥٩
٤	انتشار الامية بين العاملين	١٨٨	٥٢
٥	نقص الخبرة والتدريب وخاصة فى بداية المشروع	١١٥	٣٢
٦	التأمين على العمال الموجودين بالمشروع	٧٤	٢١
	المشاكل المتعلقة بمستلزمات الانتاج :		
١	ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج	٥٥	١٥
٢	ظهور الغش في بعض مستلزمات الانتاج خاصة غش المبيدات والاسمدة العضوية	٥٥	١٥
٣	قلة الامصال والتطعيمات المكافحة للامراض	٤٠	١١
	المشاكل المتعلقة بالتسويق:		
١	عدم استقرار الأسعار وتذبذبها	٢٠٢	٥٦
٢	قلة العائد من المشروعات	١٩٣	٥٤
٣	ارتفاع تكلفة وسائل النقل والمواصلات	١٣٤	٣٧
٤	بعد المشروع عن الاسواق	٩٩	٢٨
٥	نقص المعلومات المتوفرة عن احتياجات السوق	٧٨	٢٢
	المشاكل المتعلقة بالنواحى الادارية :		
١	صعوبة توفير الضمانات التى تطلبها الجهات المقرضة	٢٣٣	٦٥
٢	عدم وجود دراسة جدوى لدراسة ما يحتاجه السوق من المشروعات	١٨٣	٥١
٣	انتشار اسلوب الوساطة والمحسوبية في الحصول على القروض	١٧٧	٤٩
٤	طول الاجراءات عند إستخراج التراخيص	١٥٣	٤٣
٥	عدم تحديد راتب ثابت لصاحب المشروع	٦٦	١٨

ثالثا: مقترحات الشباب للحد من المشكلات التى تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة

ومن أجل تطوير وتفعيل المشروعات الصغيرة ، كان من الضرورى التعرف على مقترحات الشباب للحد من المشكلات التى تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة ، فقد تبين من النتائج الواردة بالجدول (٣) أن أهم هذه المقترحات بمنطقة الدراسة كانت : تسهيل تركيب المرافق العامة للمشروع وذلك بالتعاون مع الوحدات المحلية بالقرى بنسبة ٨٤ % ، ثم تلى ذلك عمل ندوات ودورات تدريبية لاصحاب المشروعات لاعطائهم المشورة والنصح وتعريفهم بأفضل الطرق فى عمل المشروعات الصغيرة بنسبة ٧٧ % ، ثم اعطاء فترة سماح مناسبة للمشروع فى تسديد الضرائب ودفع اقساط القروض ٧١ % ، ثم كل من انشاء بنوك متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة لتوفير الدعم المادى لهم بنسبة فوائد قليلة ، ويجب ان يكون للحكومة دور لتشجيع الشباب فى اقامة المشروعات وذلك من خلال اقامة المعارض وعمل الندوات فى كيفية اقامة مشروعات صغيرة بنسبة ٦٨ % ، ثم بنسبة تسهيل الاجراءت الخاصة لإستخراج التراخيص لإقامة المشروع بنسبة ٦٤ % ، ثم انشاء مراكز تدريب لتدريب العمال لاعطائهم خبرة كافية فى مجال المشروعات الصغيرة بنسبة ٥٣ % ، ثم تثبيت الاسعار وعدم تذبذبها من حين لاخر حتى لاتتعرض تلك المشروعات للخسارة عند شراء صاحب المشروع الخامات باسعار مرتفعة بنسبة ٥٢ % ، ثم اقامة فصول محو الامية للعاملين بالمشروع بنسبة ٤٩ % ، القضاء على الوساطة والمحسوبية فى اولوية الحصول على القروض والحدمات الخاصة بالمشلروع وخاصة فى تركيب المرافق العامة بنسبة ٣٧ % ، ثم عمل دراسة جدوى تتضمن (المشروع المناسب الذى يصلح اقامته فى المنطقة,المكان المناسب ، دراسة متطلبات السوق ، الاحتياج المادى للمشروع) بنسبة ٣٦ % ، ثم تحديد المسئوليات واسلوب الإدارة فى المشروعات التى يوجد بها اكثر من شخص قبل البدء فى المشروع بنسبة ٣٤ % ، ثم توفير الامصال واللقحات اللازمة لتطعيم المواشى من خلال زيادة دور الطب البيطرى فى اكتشاف الأمراض ومكافحتها والحد منها بنسبة ٩ % ، ثم أخيراً إحكام الرقابة على استيراد المبيدات الحشرية والمخصبات لمنع الغش والتفتيش الدائم والمستمر على تلك المشروعات بنسبة ٦ %.

جدول (٣): مقترحات الشباب للحد من المشكلات التى تواجه اصحاب المشروعات الصغيرة بمنطقة الدراسة.

م	المقترحات	التكرار ن = ٣٥٩	%
١	تسهيل تركيب المرافق العامة للمشروع وذلك بالتعاون مع الوحدات المحلية بالقرى	٣٠٠	٨٤
٢	عمل ندوات ودورات تدريبية لاصحاب المشروعات لاعطائهم المشورة والنصح وتعريفهم بأفضل الطرق فى عمل المشروعات الصغيرة	٢٧٧	٧٧
٣	اعطاء فترة سماح مناسبة للمشروع فى تسديد الضرائب ودفع اقساط القروض	٢٥٥	٧١
٤	انشاء بنوك متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة لتوفير الدعم المادى لهم بنسبة فوائد قليلة	٢٤٤	٦٨
٥	يجب ان يكون للحكومة دور لتشجيع الشباب فى اقامة المشروعات وذلك من خلال اقامة المعارض وعمل الندوات فى كيفية اقامة مشروعات صغيرة	٢٤٤	٦٨
٦	تسهيل الاجراءت الخاصة لاستخراج التراخيص لاقامة المشروع	٢٣٠	٦٤
٧	انشاء مراكز تدريب لتدريب العمال لاعطائهم خبرة كافية فى مجال المشروعات الصغيرة	١٩٠	٥٣
٨	يجب تثبيت الاسعار وعدم تذبذبها من حين لاخر حتى لاتتعرض تلك المشروعات للخسارة عند شراء صاحب المشروع الخامات باسعار مرتفعة	١٨٨	٥٢
٩	اقامة فصول محو الامية للعاملين بالمشروع	١٧٦	٤٩
١٠	القضاء على الوساطة والمحسوبية فى اولوية الحصول على القروض والخدمات الخاصة بالمشاروع وخاصة فى تركيب المرافق العامة	١٣٤	٣٧
١١	عمل دراسة جدوى تتضمن (المشروع المناسب الذى يصلح اقامته فى المنطقة,المكان المناسب,دراسة متطلبات السوق,الاحتياج المادى للمشروع)	١٣٢	٣٦
١٢	تحديد المسئوليات واسلوب الادارة فى المشروعات التى يوجد بها اكثر من شخص قبل البدء فى المشروع	١٢٢	٣٤
١٣	توفير الامصال واللقحات اللازمة لتطعيم المواشى من خلال زيادة دور الطب البيطرى فى اكتشاف الامراض ومكافحتها والحد منها	٣١	٩
١٤	احكام الرقابة على استيراد المبيدات الحشرية والمخصبات لمنع الغش والتفتيش الدائم والمستمر على تلك المشروعات	٢٠	٦

وبالنظر إلى النتائج السابقة والخاصة بمقترحات الشباب للحد من المشكلات التى تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة نجد أن أهم هذه المقترحات هى : تسهيل تركيب المرافق العامة للمشروع وذلك بالتعاون مع الوحدات المحلية بالقرى ، عمل ندوات ودورات تدريبية لاصحاب المشروعات لاعطائهم المشورة والنصح وتعريفهم بأفضل الطرق فى عمل المشروعات الصغيرة ، اعطاء فترة سماح مناسبة للمشروع فى تسديد الضرائب ودفع اقساط القروض ، تسهيل الاجراءت الخاصة لإستخراج التراخيص لإقامة المشروع ، يجب أن يكون للحكومة دور لتشجيع الشباب فى اقامة المشروعات وذلك من خلال اقامة المعارض وعمل الندوات فى كيفية اقامة مشروعات صغيرة.

التوصيات

فى ضوء النتائج التى تم التوصل اليها فى هذا البحث نلاحظ ان المشروعات الصغيرة تواجه مشكلات تحد من قدرتها على الاستمرار والنمو ولذا يوصى البحث:

١. الحد من الضمانات المطلوبة من الجهات المقرضة.
٢. ضرورة تعريف اصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة بالنظم المالية والفنية المتعلقة بعملية الإقراض.
٣. ضرورة عمل شبكات اتصال بين اصحاب المشروعات ومؤسسات الاعمال التى تسهل عمليات التسويق.
٤. ضرورة اعطاء المشروع فترة من الوقت قبل السداد اقساط القروض حتى يكون المشروع قد بدا فى تحقيق العائد.
٥. ضرورة عمل دورات تثقيفية يحاضر فيها متخصصون فى الاقتصاد وإدارة المشروعات الصغيرة.

قائمة المراجع

ايناس سمير الشرنوبى (٢٠١٦) ، اثر المشروعات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسر الريفية : دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة كفر الشيخ والغربية ، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى ، جمهورية مصر العربية.

حسين عبد المطلب الاسرج (٢٠١١) ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الصناعة العربية ، متاح على الرابط التالي : https://halasrag.blogspot.com/2011/06/blog-post.html

حنين احمد الدماغ (٢٠١٠) ، دراسة تطبيقية على المشروعات النسائية الممولة من مؤسسات الاقراض (NG) فى قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ، فلسطين.

خليل النمروطى (٢٠١٢) ، بطالة الخريجيين ودور المشاريع الصغيرة فى علاجها ، مؤتمر الشباب والتنمية فى فلسطين ، الجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين.

رقانى بوخطه و نريمان حمقانى (٢٠١٣) ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة اليسانس فى العلوم والتسيير ، جامعة قاصدى مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر.

سمير زهير الصوص (٢٠١٠) ، بعض التجارب الناجحة فى مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، السياسات والتحليل والاحصاء ، مكتب محافظة قلقلية ، وزارة الاقتصاد الوطنى ، نماذج يمكن الاحتذاء بها ، فلسطين.

طارق احمد المقداد (٢٠١١) ، ادارة المشاريع الصغيرة والمواضيع العاصرة ، بحث تخرج ، الاكاديمية العربية

البريطانية للتعليم العالى.

غانية بطاش وسعيدة بن نعميه (٢٠١٤) ، دورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية ، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدى مرباح بورقلة ، الجزائر.

كمال الدين كاسب (٢٠٠٧) ، المشروعات الصغيرة ، الفرص والتحديات ، مشروع الطرق المؤدية الى التعليم العالى ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

محمد السيد الامام (٢٠١٣) ، بعض اثار المشروعات المولدة للدخل الممولة بقروض الصندوق الاجتماعى للتنمية الموجهة للمرأة الريفية بمحافظة الدقهلية ، رسالة دكتوراة ، قسم الارشاد الزراعى والاجتماع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، حمهورية مصر العربية.

محمد محمد على احمد (٢٠١١) ، أثر دعم المشروعات الصغيرة على تنمية المجتمعات الريفية بمحافظة البحيرة ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، جامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، مجلد (٢) ، عدد (٥) ، ص ص ٥١١-٥٢٢.

محمد يعقوبى (٢٠١١) ، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية –عرض بعض التجارب ، بحث مقدم للملتقى الدولى لمتطلبات تأهيل المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية ، جامعة حسيبة بن على ، الجزائر.

محمود البنداري (٢٠١٧) ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، مجلة كلية الآداب ، بنها ، مجلد (٤٨) ، (الجزء الخامس (فلسفة واجتماع)) ، ص ص ٢٩٧-٣٢٦.

مركز المعلومات والدراسات (٢٠١٣) ، تقرير بعنوان المشروعات الصغيرة ، المعوقات والتحديات ، منتدى الاعمال الفلسطينى.

منى البرادعى (٢٠١٦) ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسط المفقود والحصول على التمويل ، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما وراء الحدود ، البنك المركزى المصرى ،المعهد المصرفي ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.